

2011

2012

2013

2014

2015

2016

الخطة الإستراتيجية 2015-2012

مهمة مركز التجارة الدولية:

تمكين الشركات الصغيرة في التصدير من تحقيق النجاح في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق توفير، حلول تطوير التجارة المستدامة والشاملة للقطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات، بالتعاون مع الشركاء.

لا تدل التسميات المستخدمة وطريقة تقديمها عن أي رأي من قبل مركز التجارة الدولية فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو أرض أو مدينة أو منطقة، أو بسلطاتها فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

هذه الوثيقة لم تُحرر بشكل رسمي من طرف مركز التجارة الدولية.

نوفمبر/تشرين الثاني 2012
الأصل: الإنجليزية

الفريق الاستشاري المشترك حول مركز التجارة الدولية
الجلسة الثالثة والأربعون
جنيف، 21-22 ديسمبر/كانون الأول 2012

© حقوق النشر لعام 2012 محفوظة لمركز التجارة الدولية

ITC/AG(XLVI)/245

جدول المحتويات

ب	اختصارات وأسماء مختصرة.....
١	مقدمة.....
٢	الجزء الأول – الإنجازات الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية (٢٠١٠-٢٠١١).....
٢	مركز التجارة الدولية وجدول أعمال المعونة لصالح التجارة.....
٢	نتائج الإطار الاستراتيجي لمركز التجارة الدولية.....
٤	التركيز على النتائج وتكامل الخدمات المقدمة.....
٦	دمج إدارة البرامج الكبرى.....
٦	التطوير المستدام والشامل.....
٧	الكفاءة والإدارة.....
٨	الجزء الثاني - البيئة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية (٢٠١٢ وما بعدها).....
٨	تيارات التجارة العالمية.....
٩	خلفية السياسة التجارية.....
٩	جدول أعمال التنمية العالمية.....
١١	الجزء الثالث - الأولويات الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية.....
١١	زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية.....
١٢	تعزيز المؤسسات والسياسات الخاصة بدعم التجارة.....
١٣	تعظيم تأثير مركز التجارة الدولية على روح التنافس بين الشركات وأداء التصدير.....
١٦	الاهتمام بقضيتي الشمولية والاستدامة في سياسات الترويج للتجارة وتطوير الصادرات.....
١٦	تعزيز الكفاءة التجارية لمركز التجارة الدولية.....
١٩	الجزء الرابع - الهيكل المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥: الانتقال نحو قياس التأثير.....
٢٠	الهيكل المنطقي التجاري لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.....

اختصارات وأسماء مختصرة

المعونة لصالح التجارة	A4T
الإطار المتكامل المحسن	EIF
مركز التجارة الدولية	ITC
البلدان الأقل نمواً	LDCs
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً	LDC IV
بلدان نامية غير ساحلية	LLDCs
الإدارة القائمة على النتائج	RBM
الدولة الجزرية الصغيرة النامية	SIDS
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	SMEs
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	SSA
منظمات ترويج التجارة	TPOs
المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة	TRTA
مؤسسة دعم التجارة	TSI
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
منظمة التجارة العالمية	WTO

الخطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية ٢٠١٢-٢٠١٥ هي الإصدار المنقح والمحدث لخطة ٢٠١٠-٢٠١٣. فهي تقدم أهداف المركز وعلاماته الاستراتيجية لزيادة تأثير أنشطة المساعدة التقنية في الدول النامية. على الرغم من أن هذه الخطة الاستراتيجية متصلة في مفاهيم الخطة السابقة وإنجازاتها، إلا أنها تمثل أيضاً خطوة مهمة للأمام بالنسبة للمركز؛ حيث إنها تمثل طرحاً أكثر تكاملاً لجهود مركز التجارة الدولية وكيفية قياس نتائجها، بالإضافة إلى كونها توجيهاً للشركات لإظهار التأثير الاجتماعي الاقتصادي لأعمال مركز التجارة الدولية بشكل متزايد.

تؤكد هذه الخطة الاستراتيجية مهمة مركز التجارة الدولية المتمثلة في تمكين النجاح في التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال توفير حلول التطوير المستدامة والشاملة لصناع السياسة، ومؤسسات دعم التجارة، والقطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع الشركاء. لتحقيق النجاح في هذه المهمة، تحدد هذه الخطة الاستراتيجية وتشرح أربعة مجالات يجب التركيز عليها:

- ١- زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية،
- ٢- تعزيز مؤسسات دعم التجارة وسياساتها لصالح المشاريع المصدرة،
- ٣- تعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات للاستجابة لفرص السوق،
- ٤- الاهتمام بقضيتي الشمولية والاستدامة في سياسات الترويج للتجارة وتطوير الصادرات.

تُقدّم الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٥ في أربعة أجزاء:

- الجزء الأول يوضح الإنجازات السابقة لمركز التجارة الدولية التي تمثل أساس التوجيه الاستراتيجي لمركز التجارة الدولية في المستقبل،
- الجزء الثاني يركز على التحديات والفرص الجديدة والناشئة في بيئة التجارة العالمية التي تواجه عملاء مركز التجارة الدولية،
- الجزء الثالث يصف المجالات الاستراتيجية التي يركز عليها مركز التجارة الدولية،
- الجزء الرابع يقدم ملخصاً للنهج الذي يتبعه مركز التجارة الدولية لمراقبة نتائجه وتأثيره وقياسهما.

الجزء الأول – الإنجازات الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية (٢٠١٠-٢٠١١)

خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، التزم مركز التجارة الدولية برفع قيمة ما تدفعه الدول الشريكة والمانحة على السواء. فقد نجح في تحقيق ذلك من خلال الانتقال بخطى واسعة من نموذج الأعمال اللامركزية الذي يعتمد على عدد كبير نسبيًا من المشاريع الصغيرة والأدوات المستقلة، إلى طريقة أكثر تكاملاً للعمل مع العملاء، مما عمل على زيادة برامجها الضخمة، وهو ما أدى بدوره إلى تحسن الاستجابة لأهداف التطوير واحتياجاته، وتحسن إدارة المشاريع.

مركز التجارة الدولية وجدول أعمال المعونة لصالح التجارة

لقد أصبح من المعروف للغاية أنه بدون قدرات السوق، لا تستطيع الدول الأكثر ضعفًا نيل فرص الدخول إلى السوق وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المترتب على ذلك. في هذا الصدد، نال برنامج المعونة لصالح التجارة مكانة مميزة باعتباره محرك التنمية المستدامة مع ارتباطه بشكل مباشر بدعم القطاع الخاص في دوره المحوري في تعزيز الابتكار؛ وخلق الثروات، وفرص الدخل، والعمل؛ مما يعمل بدوره على حشد الموارد المحلية ويساهم في الحد من الفقر.

نظرًا لأن مركز التجارة الدولية يمثل وكالة مساعدة تقنية فقط، فهو بالطبع لا يشمل كل أطراف جدول أعمال المعونة لصالح التجارة. ولكن ساهم مركز التجارة الدولية مساهمة كاملة في برنامج المعونة لصالح التجارة من خلال تقديم أنشطة تعزز من القدرات التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي في الدول النامية وكذلك في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتزويدها بالدعم المؤسسي الذي تحتاج إليه من الحكومة ومن مؤسسات دعم التجارة.

كما أصبح مركز التجارة الدولية شريكًا معروفًا لمنظمات "المساعدة" و"التجارة" متعددة الأطراف:

- لقد شارك مركز التجارة الدولية كلاً من البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتطوير منبر طموح لـ "الشفافية في التجارة الدولية".
- يمثل مركز التجارة الدولية وكالة من بين الوكالات الست الشريكة في برنامج الإطار المتكامل المحسن ذي المانحين المتعددين، ويُعد حاليًا خطة عمل مشتركة لتيسير ظهور مشاريع الشريحة الثانية (Tier-2) من البلدان الأقل نموًا.
- يمثل مركز التجارة الدولية جزءًا من مبادرات "الأمم المتحدة لتوحيد العمل" العديدة التي تهدف إلى تنسيق الجهود لبناء قدرات القطاع الخاص في البلدان النامية،
- يمثل مركز التجارة الدولية منسقًا معروفًا للعديد من مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمية، لا سيما في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لهذه الأسباب، يفخر مركز التجارة الدولية بأنه منظمة "معونة لصالح التجارة خالصة ١٠٠٪" وله إسهاماته في جدول أعمال المعونة لصالح التجارة التي أشار إليها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر من عام ٢٠١١. وبشكل أخص، أكد الوزراء مرة أخرى على الدور الذي يلعبه مركز التجارة الدولية في تحسين مؤسسات دعم التجارة وسياساتها وتعزيزها لصالح جهود التصدير، وفي تعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات للاستجابة لفرص السوق. [كما] شجع الوزراء مركز التجارة الدولية على تقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية والتصدي للمشاكل المتعلقة ببيئة الأعمال والدخول إلى السوق والتي من شأنها أن تؤثر على القطاع الخاص".^٣

نتائج الإطار الاستراتيجي لمركز التجارة الدولية

تم تحديد خمسة خطوط أعمال أو مجالات كفاءة من أجل بناء قدرات فئات العملاء الثلاثة التابعين لمركز التجارة الدولية: صناعات السياسة، ومؤسسات دعم التجارة، والقطاع الخاص. كانت أعمال مركز التجارة الدولية سابقاً تعتمد على ١٧ خط أعمال غير محكمي الترابط فيما بينها، ولكن أصبحت أنشطته حاليًا تعتمد على مجالات الكفاءة الأساسية الخمسة، حيث أصبحت تتناول التعامل مع استراتيجيات التصدير، وسياسة التجارة، وتعزيز مؤسسات دعم التجارة، والمعلومات التجارية، والمنافسة بين المصدرين. إن التركيز على العمل الأساسي يعني من تكرار عمل الوكالات الأخرى، ويضمن تدخل مركز التجارة الدولية حيث يمكنه أن يصنع فرقًا حقيقيًا.

١ انظر البيان السياسي المستمد من المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان عام ٢٠١١.

٢ انظر WT/MIN(11)/W/2 و WT/MIN(11)/11.

٣ انظر WT/MIN(11)/W/2 و WT/MIN(11)/11.

عملاء مركز التجارة الدولية



شكل ١: بناء قدرات عملاء مركز التجارة الدولية

فيما يلي النتائج التجارية لمركز التجارة الدولية بالإضافة إلى هذا الإطار الاستراتيجي المعتمد على العملاء، للأعوام الأربعة الماضية.

الإيجاز الأول المتوقع	
(أ) تعزيز اندماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة الدعم المقدم لصناع السياسات.	
مؤشرات الإنجاز	
(أولاً) زيادة عدد استراتيجيات تطوير التصدير الموضوعة والمنفذة، بما في ذلك الحالات التي تُدمج فيها التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية كنتيجة لدعم مركز التجارة الدولية، وذلك لإتاحة الفرصة لصناع السياسة لوضع برامج وسياسات فعالة لتطوير التجارة والصادرات.	
مقاييس الأداء (عدد استراتيجيات تطوير التجارة)	نتائج ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٣٣ نتائج ٢٠١١/٢٠١٠: ٥١
(ثانياً) زيادة عدد الشبكات داخل الدولة، التي أدت إلى أنشطة متعددة الأطراف متعلقة بنظام التجارة من خلال الدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية، لتمكين صناع السياسة من فهم احتياجات العمل وخلق بيئة تساعد على التجارة والأعمال.	
مقاييس الأداء (عدد الشبكات داخل الدولة)	نتائج ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٧٤ نتائج ٢٠١١/٢٠١٠: ١١٣
مقاييس الأداء (عدد العروض)	نتائج ٢٠٠٩/٢٠٠٨: لا يوجد نتائج ٢٠١١/٢٠١٠: ٣٢
(ثالثاً) زيادة عدد الحالات التي أثريت فيها مناصب التفاوض في الدولة من خلال المعطيات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال، بدعم من مركز التجارة الدولية، لتمكين صناع السياسة من دمج أبعاد التجارة في مفاوضات التجارة.	
مقاييس الأداء (عدد مناصب التفاوض)	نتائج ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٥٠ نتائج ٢٠١١/٢٠١٠: ٥٢

٤ في ٢٠١٠-٢٠١١، كان المؤشر أ (ثانياً) مقياساً ذا شقين: "زيادة عدد الشبكات داخل الدولة... وزيادة عدد العروض...". لم يظهر هذا المقياس ذو الشقين في علمي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

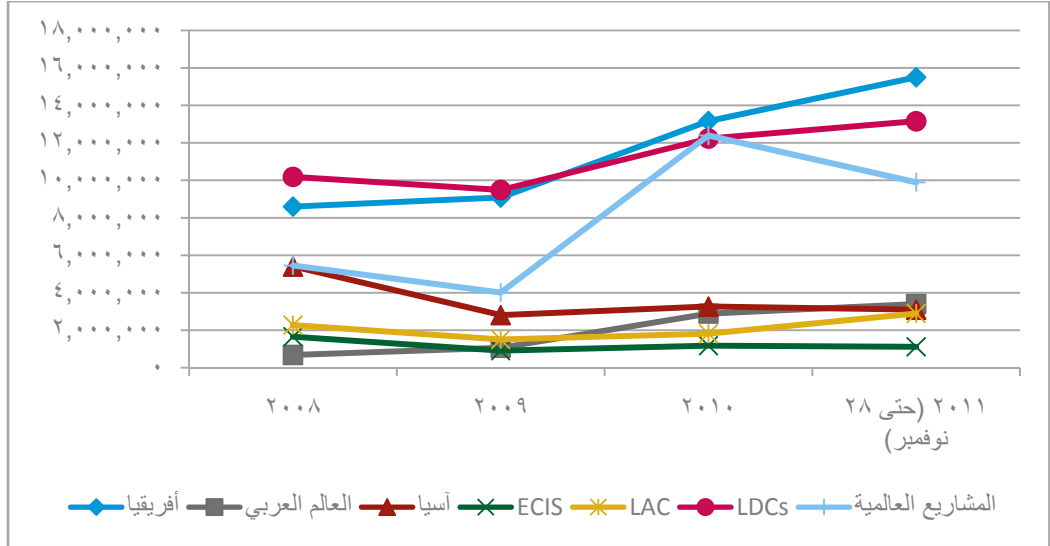
الإنتاج الثاني المتوقع	
(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على دعم المشاريع التجارية.	
مؤشرات الإنتاج	
(أولاً) زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة التي رفعت من تصنيفها في خطة القياس المرجعي لمؤسسات دعم التجارة الخاصة بمركز التجارة الدولية، وذلك من خلال الدعم المقدم من المركز.	
مقاييس الأداء (عدد مؤسسات دعم التجارة)	نتائج ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٢ نتائج ٢٠١٠/٢٠١١: ١٣٧
(ثانياً) زيادة عدد عروض السياسة التي تتضمن دعماً من قبل مركز التجارة الدولية، والتي قدمتها مؤسسات دعم التجارة إلى السلطات المختصة.	
مقاييس الأداء (عدد عروض السياسة)	نتائج ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢١ نتائج ٢٠١٠/٢٠١١: ٦٦

الإنتاج الثالث المتوقع	
(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشاريع من خلال التدريب والدعم اللذين يقدمهما مركز التجارة الدولية	
مؤشرات الإنتاج	
(أولاً) زيادة عدد المشاريع الممكنة لصياغة استراتيجيات عمل دولية سديدة من خلال تدريب مركز التجارة الدولية على مسائل إدارة التصدير، التي تتم بشكل مباشر أو غير مباشر.	
مقاييس الأداء (عدد المشاريع)	نتائج ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٤٩٥ نتائج ٢٠١٠/٢٠١١: ٢,٤٩٧
(ثانياً) زيادة عدد المشاريع التي تُمكن لكي تصبح جاهزة للتصدير من خلال أنشطة تدريب مركز التجارة الدولية التي تركز على الاستعداد للتصدير، سواءً التي تُقدم بشكل مباشر أو غير مباشر.	
مقاييس الأداء (عدد المشاريع)	نتائج ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٣٨ نتائج ٢٠١٠/٢٠١١: ١,٧٠٠
(ثالثاً) زيادة عدد المشاريع التي حققت جهات شراء محتملة، ونتيجة لذلك، عقدت صفقات عمل من خلال الدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية.	
مقاييس الأداء (عدد المشاريع)	نتائج ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٣٨١ نتائج ٢٠١٠/٢٠١١: ١,٦٢٠

التركيز على النتائج وتكامل الخدمات المقدمة

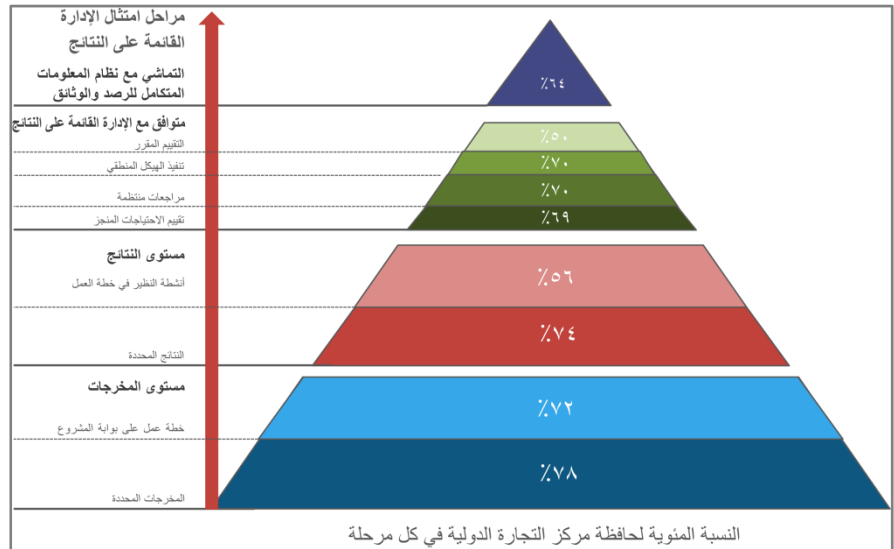
تم أيضاً تحديد ست استجابات لتقديم البرامج كسبيل للتركيز أولويات المركز وأسلوب أنشطته. من المفترض أن تراعي استجابات تقديم الخدمات ما يلي:

- 1- التركيز على احتياجات البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تمثل هذه المجموعة من البلدان ٥٥٪ من إجمالي الخدمات التي قدمها مركز التجارة الدولية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١،
- 2- بناء قدرات التصدير من خلال الحلول المتكاملة للدولة. معظم مشاريع مركز التجارة الدولية هي برامج خاصة بالدولة،
- 3- تطوير الحلول المصممة إقليمياً. خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، قدم مركز التجارة الدولية عدداً من البرامج الإقليمية في أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)؛ ومنتدى دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (CARIFORUM)؛ ودول المغرب العربي في شمال غرب أفريقيا من خلال برنامج تعزيز الكفاءة التجارية العربية (EnACT).



شكل ٢: الخدمات المقدمة حسب المنطقة ٢٠١١-٢٠٠٨

- ٤- تقديم سلع النفع العام العالمية من أجل الحلول المتاحة عالمياً، بالإضافة إلى الخدمات الناضجة (خراطيم المعايير وقواعد بيانات التدابير غير الجمركية)، تم طرح مجموعة كبيرة من إصدارات مركز التجارة الدولية، وفعالياته، وأدوات تحليل السوق، وتقارير أخبار السوق الخاصة به، لدعم هذا الهدف.
- ٥- التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية. تنتمي مهمة مركز التجارة الدولية إلى الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية: تطوير شراكة عالمية للتطوير، يتم خلالها مراقبة الحصول على التكنولوجيا والمستحضرات الدوائية بشكل خاص. من أمثلة إسهام مركز التجارة الدولية بشكل خاص في الهدف الثامن من أهداف الألفية، الترويج لاستخدام الأدوات الإلكترونية للهاتف المحمول لخلق الأعمال في المناطق البعيدة، وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب في القطاع الدوائي،
- ٦- التركيز على النتائج والآثار. تم إحراز تقدم كبير في فترة ٢٠١١-٢٠١٠ فيما يتعلق بإدراج الإدارة المعتمدة على النتائج (RBM) في مركز التجارة الدولية. ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى طرح مجموعة ضمان جودة المشاريع، وإدراج قوالب تصميم مشاريع وعمليات اعتماد متجانسة، ومواصلة تدريب مديري المشاريع.

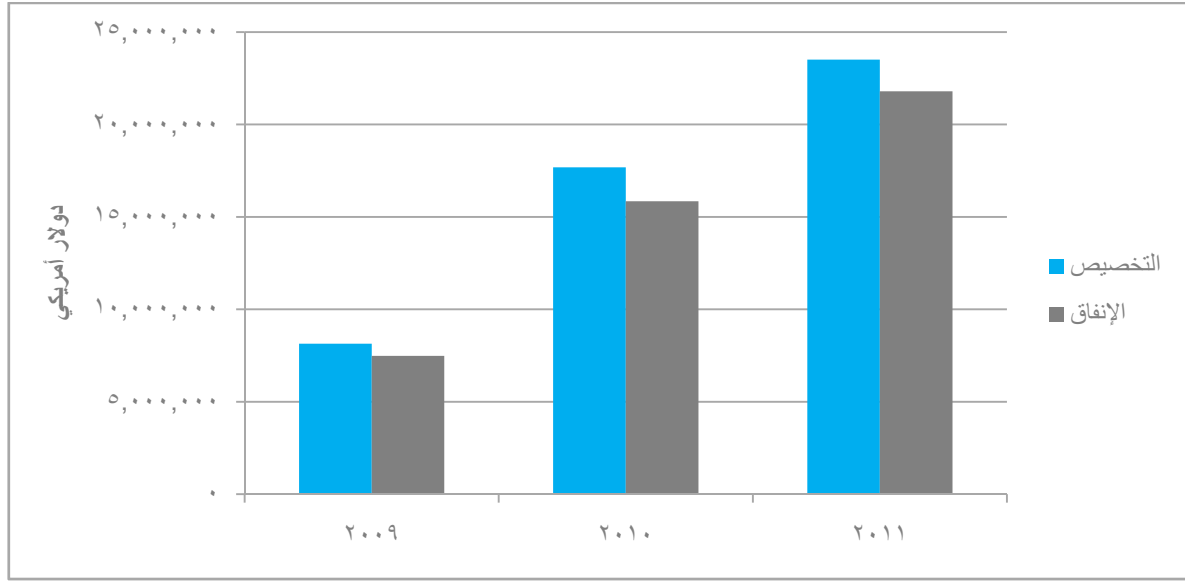


شكل ٣: امتثال مركز التجارة الدولية للإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١١ (بحسب قيمة المشروع)

دمج إدارة البرامج الكبرى

اتخذ مركز التجارة الدولية خطوات لوضع برامج ومشاريع أكبر حجمًا لتقليل تكاليف التعاملات التجارية، كما شارك جهات فاعلة على الأصعدة الوطني، والإقليمي، والدولي لتجنب تشتيت أنشطته. تمثل البرامج الكبرى حاليًا أكثر من ٥٠٪ من برامج مركز التجارة الدولية. في العامين الماضيين (٢٠١٠-٢٠١١)، تم إنشاء وحدة خاصة في مكتب المدير التنفيذي لتطوير منهجيات إدارة البرامج والمشاريع الكبرى. وقد أسهمت هذه الوحدة بنجاح في تحول مركز التجارة الدولية إلى البرامج والمشاريع الكبرى، واستفادت من مجموعة قيّمة من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تم التوصل إليها.

بعد استكمال هذه الوحدة لمهبتها، تم حلها وإعادة دمجها في الأقسام التشغيلية لنشر ممارسات إدارة المشاريع الجيدة والتأكيد عليها. كما تم وضع تقييمات ذات صلة لبرامج مركز التجارة الدولية الكبرى في عام ٢٠١١. وكانت تؤكد على النتائج الإيجابية بشكل عام لنهج المشاريع الأكبر لمركز التجارة الدولية، مع تقديم دروس مفيدة لرفع مستوى الجودة في إدارة المشاريع الكبيرة.



شكل ٤: نمو البرامج الكبرى ٢٠١١-٢٠٠٩

التطوير المستدام والشامل

في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٣، يؤكد مركز التجارة الدولية بشكل خاص على ضرورة أن تؤدي أنشطته إلى نمو الصادرات بشكل مستدام وشامل. وقد كان هذا الهدف عاملاً أساسياً في اختيار مشاريع مركز التجارة الدولية وصياغتها، التي تستهدف على سبيل المثال القطاعات التي توفر فرص العمل للفقراء.

وقد عزز مركز التجارة الدولية من الابتكار لتعديل مساعده الفنية المرتبطة بالتجارة (TRTA) لكي تأخذ بعين الاعتبار قضايا التطوير المهمة مثل إدراج المساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر.

- يتيح برنامج النساء والتجارة الذي يبناه مركز التجارة الدولية للمرأة إمكانية الدخول إلى عالم التجارة والأعمال، كما يساعد مؤسسات دعم التجارة للوصول إلى ربات المشاريع (انظر الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية). ومن خلال هذا البرنامج، اكتسب مركز التجارة الدولية خبرات معينة في مساعدة النساء ربات الأعمال على النجاح في التصدير والمشاركة في عملية صنع القرار،
- يدعم برنامج التجارة والبيئة الاستدامة البيئية من خلال إدخال تعديلات "صديقة للبيئة" على ممارسات التجارة (انظر الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية). بموجب هذا البرنامج، يوجه نهج مركز التجارة الدولية المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة نحو أنظمة الإنتاج التي تشمل صراحة التزاماً بالاستدامة البيئية، وتدعم آليات مبتكرة لتمويل التجارة والتدريب عليها، تستهدف على وجه الخصوص الجهود "الصديقة للبيئة" وآليات الدمج لتعزيز "الطابع المحافظ على البيئة" لاقتصاديات البلدان الأقل نمواً.
- يؤكد نهج مركز التجارة الدولية تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات على أهمية إنشاء روابط تعتمد على التجارة النزيهة بين المجتمعات المهمشة وسلاسل القيمة العالمية. يجسد برنامج المجتمعات الفقيرة والتجارة التابع لمركز التجارة الدولية هذا النهج، من خلال دعم مشاريع بناء القدرات التي تربط بين المجتمعات الفقيرة والأسواق العالمية (انظر الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). وبغض النظر عن نموذج المسؤولية الاجتماعية للشركات القائم على الأعمال الخيرية، يعزز مركز التجارة الدولية الشراكات في القطاع الخاص التي تقود الأسواق وتساعد في تعزيز قدرات المجتمعات المحرومة مع خلق فرص عمل ودر أرباح تُستثمر في تلك المجتمعات.
- كما بدأ مركز التجارة الدولية في العمل مع التاجرات غير الرسميات عبر الحدود (ICBTs) في شرق أفريقيا وجنوب السودان سعياً لتحويل التاجرات غير الرسميات عبر الحدود إلى اقتصاد رسمي. من المقرر أن يتابع مركز التجارة الدولية الاستعانة بالدروس المستفادة من هذه المبادرات من أجل صقل نموذج المساعدة التقنية الخاص به للتاجرات غير الرسميات عبر الحدود ومؤسسات دعم التجارة ذات الصلة.

الإنتاج الأخضر (المراعي للبيئة) والتجارة في فييتنام

برنامج الإنتاج الأخضر (المراعي للبيئة) والتجارة ٢٠١٠-٢٠١٢ في فييتنام هو مثال لبرنامج كبير يقدمه مركز التجارة الدولية بالشراكة مع وكالات أخرى.

بناءً على استراتيجية قطاع الحرف اليدوية الحاصلة على اعتماد الحكومة لعام ٢٠٠٧ في فييتنام والتمويل المتاح من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سعى مركز التجارة الدولية لتنفيذ مسعى مشترك مع الأمم المتحدة يهدف إلى دمج الكفاءات الأساسية للوكالات المعنية للتصدي للتحديات المعروفة المتعددة في قطاع الحرف اليدوية في فييتنام. بعد سلسلة من الاستشارات المحلية بين الوكالات المختلفة وداخل نطاق الدول، تم في عام ٢٠١٠ طرح برنامج مشترك بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي حول الإنتاج الأخضر (المراعي للبيئة) والتجارة.

بالشراكة مع وكالة فييتنام لترويج التجارة واتحاد مصدري الصناعات اليدوية الوطنيين، سيشجع هذا البرنامج لخمسين مشروعًا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأكثر من ٤٠٠٠ مزارع فقير ممن يزرعون المواد الخام ومنتجي الصناعات المنزلية بهدف تطوير سلاسل قيمة "مراعية للبيئة" أكثر إنتاجًا وذات استدامة بيئية. ويتمثل الهدف النهائي من هذا البرنامج في أن يحسن المزارعون، وجامعو الثمار، والمنتجون الفقراء من الميزة التنافسية لمنتجاتهم ومن ثم يستطيعون الدخول بقوة إلى الأسواق المربحة "الصدقية للبيئة".

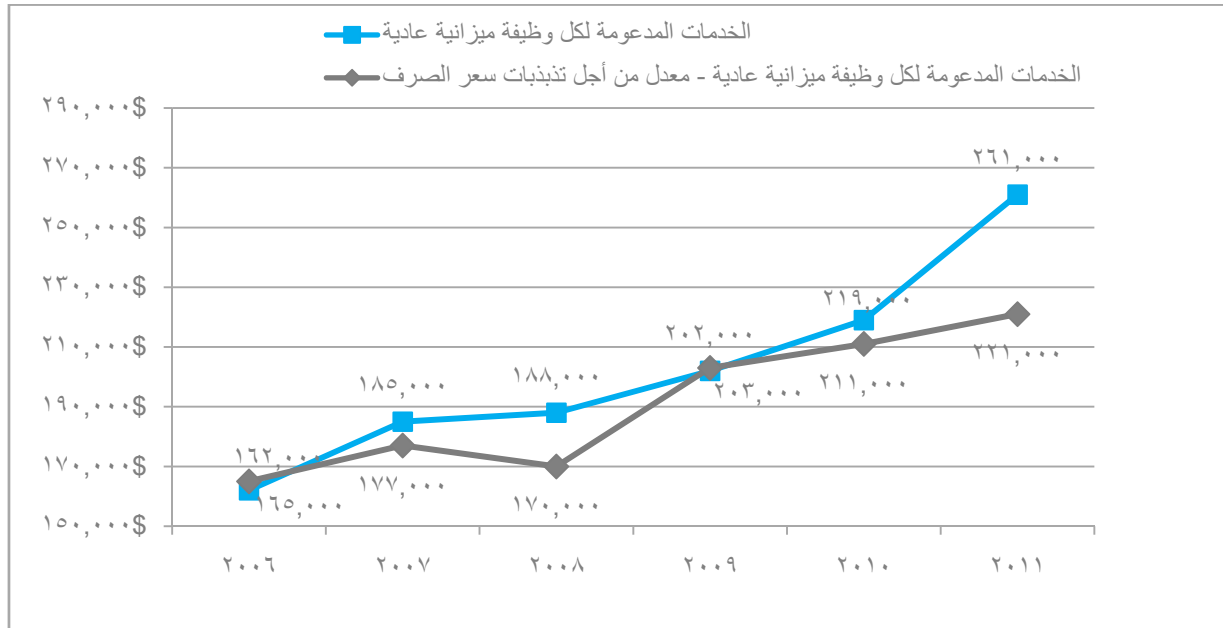
في نهاية عام ٢٠١١، استطاع أكثر من نصف المستفيدين المستهدفين من هذا البرنامج أن يحصلوا على التدريب على استخدام وسائل إنتاج أنظف وتصميمات أكثر حفاظًا على البيئة، حيث تدربوا على أيدي مصممين أجانب على متطلبات السوق "المراعية للبيئة" كما تعرفوا على المعارض التجارية الدولية وجهات الشراء المعنية. وقد بدأت بالفعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعديل عروض المنتجات الخاصة بها لكي تعكس مجموعات جديدة من المنتجات المستدامة التي تُعرض في المعارض الدولية لجذب آلاف المشترين من الأجانب سواءً من الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة، أو اليابان، أو غير ذلك من دول العالم.

الكفاءة والإدارة

لقد حقق مركز التجارة الدولية تقدمًا ملحوظًا في مراقبة كفاءته وإدارته الداخلية والخارجية. ومن سبل التقدم الزيادة في تنفيذ البرامج المدعومة من جانب وظائف الميزانية العادية (انظر شكل ٥).

داخليًا، تعمل الإدارة العليا بصفة منتظمة على تلقي تقارير حول أمور متعلقة بما يلي: تنفيذ المشاريع، والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة خدمات الدعم، وأنظمة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المشاريع الكبرى. ويوجد أيضًا فريق عمل الإدارة المكوّن من رؤساء الإدارة المتوسطة للأقسام ومديري الإدارة العليا للأقسام، الذين يجتمعون خلال العام لمناقشة القضايا الاستراتيجية والتشغيلية الأساسية.

أما خارجيًا، بالرغم من أن الفريق الاستشاري المشترك (JAG) يظل هو الهيئة الرئيسية الحاكمة والمراقبة لمركز التجارة الدولية، إلا أن المركز قد وسّع عملياته الاستشارية وركزها لتشمل أصحاب مصالح كبارًا آخرين يشاركون في توجيه أنشطته. بوجه خاص، تلعب اللجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية (CCITF) التي تتكون من دول مستفيدة وجهات مانحة تابعة لمركز التجارة الدولية، دورًا محوريًا في توفير الإرشاد والتوجيه للمركز.



شكل ٥: زيادة إنتاجية الميزانية العادية

الجزء الثاني - البيئة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية (٢٠١٢ وما بعدها)

تيارات التجارة العالمية

هناك بعض تيارات التجارة العالمية التي تؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لتحقيق النجاح في التصدير. وتشمل هذه التيارات عدم استقرار الأسواق العالمية، وزيادة تهميش البلدان الأقل نمواً، وعلومة سلاسل القيمة والتشثيت الذي تلاها لعمليات الإنتاج، والتفاعل بين بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي.

ما زال عدم استقرار الاقتصاد العالمي سمة سائدة للبيئة العالمية. لقد شهدت التجارة العالمية أزمة كبيرة في عام ٢٠١٠، حيث وصلت الواردات العالمية إلى ١٥ تريليون دولار أمريكي - وهو مبلغ يقل قليلاً عن الرقم القياسي الذي بلغ ١٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من النمو المستمر في واردات العالم في عام ٢٠١١، إلا أن الاقتصاديات الكبرى قد أثقلت بمعدل البطالة المرتفع المتواصل، والمستويات غير الثابتة للدين العام والاختلالات المالية، وما يرتبط بها من خطر حدوث أزمة اقتصادية عالمية جديدة. يظل الأداء التصديري للبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية غير متساو، حيث يتفوق أداء بعض الدول الكبرى المتجهة إلى الصناعة بخطة سريعة على نمو التجارة العالمي، فيما تكافح البلدان الأقل نمواً والاقتصاديات الأخرى الضعيفة لكي تنافس عالمياً بمنتجاتها وخدماتها التصديرية المتشابهة.

يؤثر التذبذب حول وجهات النظر الاقتصادية على الدول النامية والمتقدمة على السواء. ولكن يفرض الشك تحديات فريدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة والمستعدة للتصدير في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث إن التدهور الاقتصادي في الدول الصناعية، خصوصاً إذا كان طويل الأمد، يؤثر سلباً على الطلب على الصادرات ومستويات المساعدة على التعاون الإنمائي. يمثل الانخفاض في الطلب على الصادرات عقبة كبيرة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكون في الغالب جديدة على الأسواق.

ويزداد موقف البلدان النامية سوءاً بسبب التهميش المستمر للبلدان الأقل نمواً. كما أوضح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً لعام ٢٠١١، بالرغم من التقدم الزائد بحسب العديد من المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات رفاهية الإنسان في البلدان المتقدمة والنامية الصاعدة، إلا أن تيارات البلدان الأقل نمواً تكاد أن تصل إلى الحضيض. على الرغم من النمو المتواضع في دخل الفرد وأوجه النجاح المتدنية في الناحيتين البشرية والمؤسسية خلال العقد الماضي، ما زالت البلدان الأقل نمواً تعاني انخفاضاً عاماً في التقدم المستدام لأسباب عديدة، منها اعتمادها الكبير على السلع الأساسية لا سيما الزراعية. بالإضافة إلى اعتمادها على قطاعات التصدير الراكدة، فإن معظم البلدان الأقل نمواً مثقلة بالديون وتعاني انخفاض الاستثمار في الأطر الخاصة بالبنية التحتية الصلبة والمؤسسية المطلوبة لدفع التغيير في هذه البلدان.

تؤدي علومة سلاسل القيمة والتشثيت الذي ترتب عليها لعمليات الإنتاج، التي عُرفت أيضاً باسم تبادل الإنتاج الدولي، إلى ظهور تحدٍ مهم آخر تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. يتجه القطاع الخاص إلى الأمام عن طريق سبل مبتكرة للعلومة مع تغير نماذج التجارة. ولكن البلدان الأكثر ضعفاً تحاول أن تفهم تداعيات هذه التغيرات السريعة والقوية.

الشفافية في المجال التجاري وفهم ما يحدث في الأسواق العالمية هما عاملان أساسيان في بناء الثقة في القطاع الخاص. لذا فإن سهولة الوصول إلى البيانات أمر مهم للغاية، ويعمل مركز التجارة العالمية لتحقيق هذا الهدف مع شركاء آخرين مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الدولي لإتاحة معلومات التجارة والسوق - مجاناً للبلدان النامية والأقل نمواً - بحيث يستطيع المستخدمون أن يفهموا أكثر تيارات العرض والطلب وأن يسعوا نحو أسواق جديدة وفرص جديدة للتنوع. فيما وراء معلومات التجارة، قد تخسر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان غير الصناعية فرصاً تنشأ من تبادل الإنتاج الدولي، وذلك بسبب نقص كتلة عرض مهمة وقدرات تحقيق الشروط الخاصة والتي تزداد تخصصاً من المعايير والجودة.

وعلى عكس بعض التيارات التي ناقشناها فيما سبق، توجد تيارات عالمية أخرى قد توصف بأنها مفضلة للبلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تشمل النهوض الاقتصادي لبعض البلدان النامية والزيادة اللاحقة في معدل التفاعل التجاري بين بلدان الجنوب، والأهمية المتواصلة للتكامل الإقليمي، التي يمكن زيادتها لتعزيز النجاح التصديري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين صفوف البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتحدد هذه التيارات فرصاً سوقية جديدة وفي بعض الحالات ذات جودة أعلى بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن الفرص والاستراتيجيات المرتبطة بتيارات التجارة العالمية، التي يتم بنيتها ويُشار إليها فيما بعد في الجزء الثالث من الخطة الاستراتيجية، بيانها كالتالي:

- إن زيادة الشراكات بين دول الجنوب مع الاقتصاديات الناشئة مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا (BRICS) من شأنها أن تساعد مساعداً كبيرة في تمكين نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التصدير في البلدان النامية والحد من الآثار السلبية للتذبذب الاقتصادي بين الدول الصناعية،
- تمثل زيادة التركيز على التجارة داخل الأقاليم والتكامل الإقليمي سبلاً مهمة للتصدي للصعوبات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل انخفاض القيمة المضافة بين صفوف منتجي السلع، وحالات النقص اللوجستي، وقصور سلسلة القيمة والتقدم التكنولوجي بين الدول،
- يجب أن يشمل التغلب على تلك التحديات التي تنتج عن عمليات الإنتاج المشتتة استخدام أحدث خدمات المعلومات التجارية،
- إن التذبذب في النظرة الاقتصادية والقدرات المالية للجهات المانحة التقليدية التابعة لمركز التجارة الدولية، قد يسبب مراجعة المركز لاستراتيجيته الكلية الخاصة بجمع التبرعات.

خلفية السياسة التجارية

استمرت "جولة الدوحة" لمفاوضات التجارة في منظمة التجارة العالمية منذ نوفمبر ٢٠٠١ ولم تُختتم حتى الآن. ولكن على الرغم من مصير "جولة الدوحة"، إلا أن منظمة التجارة العالمية ما زالت هي المنتدى الرئيسي الذي تحظى فيه البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بقوة التفاوض والتنفيذ فيما يتعلق بالالتزامات والقواعد التي تحكم التجارة الدولية، وذلك يصب في صالح القطاعات الخاصة في كل منها. ولا عجب أن حجم عروض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التي تتم لتحقيق ذلك من قبل البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، يظل كبيراً بصورة تدعو إلى الحماسة. قدم المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١١ فرصة لتنهئة الاتحاد الروسي والجبل الأسود، لاتخاذ الخطوة الأخيرة والحاسمة تجاه الانضمام إلى نظام تجاري قائم على قواعد معينة - وهذا هو السبيل المفضل للمشاركة في اقتصاد السوق العالمي. كما كان سبباً للاحتفاء بالانضمامات المترامنة لدولة ساموا وجمهورية فانواتو، وهما بلدان من البلدان الأقل نمواً دعمهما مركز التجارة العالمية من خلال تيسير تحقيق توافق الآراء وإقامة الحوار بين القطاعين العام والخاص حول قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفيما وراء الساحة متعددة الأطراف لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، تواجه البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية تحديات متزايدة في شكل أنظمة تنظيمية قد تؤثر سلباً على الاستثمار في القطاعين العام والخاص في نشاط التصدير "خارج الحدود". على سبيل المثال، الانخفاض في الحواجز الجمركية يصاحبه زيادة في عدد المتطلبات غير الجمركية (مثل الإجراءات الصحية، وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية المفروضة على التجارة)، التي يجب أن تلتزم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النجاح في التصدير. ولكن هيكلية هذا الالتزام معقدة للغاية بسبب شبكة المتطلبات والشروط التي تمثل لوائح تنظيمية رسمية أو معايير خاصة تطوعية. إن عدم وجود آلية مراقبة شاملة لهذه المتطلبات والظروف قد أدى إلى مستوى عالٍ من عدم الشفافية، مما أدى أحياناً إلى ظهور حواجز لا يمكن تخطيها على التجارة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يضع القطاع الخاص الذي يشمل الشركات والمنظمات غير الحكومية، مجموعة معقدة من المعايير التطوعية الخاصة والمسميات للاستجابة لتفضيلات العملاء لقنوات التوزيع العالمية التي تدعم التنمية المستدامة. وعلى هذه الخلفية، وضع مركز التجارة الدولية منبراً إلكترونيًا فريداً يوزع المعلومات حول المعايير التطوعية، ويعقد مقارنات ممكنة، ويتيح عملية اتخاذ قرارات مدروسة حول الامتثال للمعايير والمسميات الخاصة. كما ينوي مركز التجارة الدولية تطوير جهود بناء القدرات الخاصة به حول الامتثال للمعايير التطوعية المطبقة على بعض المنتجات (العضوية، التنوع الحيوي). كما عُرف عن مركز التجارة الدولية ريادته لاستكشاف الطلب ذي الطابع الأخلاقي سريع التطور الذي نقدم من خلاله فرصاً لبناء المهارات والتوظيف لأفراد يعيشون في بعض من أفقر أقران أفريقيا.

مع الزيادة السريعة في اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) - التي دخلت منها حوالي ٣٠٠ اتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠ - يواجه المصدرون بيئة تنظيمية شديدة التعقيد. هذا التعقيد يؤثر تأثيراً سلبياً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث إنها تقتصر على الموارد اللوجيستية والبشرية اللازمة للاستجابة السريعة للتهديدات والفرص التي تنشأ نتيجة اتفاقيات التجارة التفضيلية (SPTA). في ضوء إحصائيات عام ٢٠١١ التي تنص على أن "١٦٪ فقط من تجارة السلع العالمية تحظى بمعاملة تفضيلية، في حالة استثناء التجارة التي تتم داخل الاتحاد الأوروبي"،^٦ يجب أن تكون هناك جهود منسقة، لا سيما من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، لصياغة ترابط أقوى بين مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة التفضيلية.

إن الفرص والاستراتيجيات المرتبطة بساحة سياسة التجارة، التي يتم تبنيها ويُشار إليها فيما بعد في الجزء الثالث من الخطة الاستراتيجية، بياناها كالتالي:

- إن دعم انضمام البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية وما يستتبع ذلك من ضرورة امتثالها لمنظمة التجارة العالمية، يظل أداة مهمة للدفاع وأداة لبناء الوعي لتحقيق نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التصدير،
- يُعد تعزيز مبادرات التكامل الإقليمي من خلال مؤسسات دعم التجارة وسياساتها في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، من المجالات المهمة التي يجب التركيز عليها،
- مبادرات القطاع الخاص الجديدة (مثل المعايير التطوعية، والتجارة الأخلاقية، والتفضيل البيئي للعملاء) هي مجالات مهمة يجب التركيز عليها من أجل خلق معلومات التجارة، والتعرف على فرص السوق، وبناء قدرات الامتثال.

جدول أعمال التنمية العالمية

على الرغم من أن تعزيز الصادرات وتطويرها ليس من الأمور المشار إليها صراحة في إعلان الألفية التابع للأمم المتحدة، إلا أن "جولة الدوحة" التنموية التابعة لمنظمة التجارة العالمية قد قدمت إسهامات كبيرة لجدول أعمال التجارة والتنمية. خلال الأعوام العشرة الماضية، تطور توافق الآراء الاقتصادية الدولي في النهاية من الافتراض المبسط للغاية الذي يقرر أن تحرير التجارة العالمية سيكون كافياً لرأب الصدع بين البلدان المتقدمة والنامية. لقد أصبح من المعروف حالياً أنه بدون قدرات السوق المتعلقة بالطلب، لا تستطيع الدول الأكثر ضعفاً الاستفادة من فرص الدخول إلى الأسواق.

منذ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في هونج كونج، أدت زيادة التركيز على التنمية والتجارة، معاً، إلى زيادة دعم جدول أعمال المعونة لصالح التجارة (A4T). على سبيل المثال، في عام ٢٠١١، تبنى فريق البنك الدولي استراتيجية مدتها عشر سنوات تتعلق بالمعونة لصالح التجارة^٧. وبالمثل أوضح الإعلان السياسي الأخير الذي صدر في بوسان في عام ٢٠١١ بكل وضوح أن المعونة لصالح التجارة (A4T) تُعتبر

٦ تقرير التجارة الدولية لعام ٢٠١١، "منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية التفضيلية: من التعايش إلى التلاحم"، صفحة ٤٤.

٧ رفع مستوى التجارة من أجل التنمية والنمو الشامل. فريق البنك الدولي لعام ٢٠١١.

مدخلاً مشروعاً لجدول أعمال سياسة المعونة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فكما لوحظ خلال المؤتمر العالمي الثالث للمعونة لصالح التجارة الذي عُقد في منظمة التجارة العالمية في يوليو من عام ٢٠١١، زادت الموارد المخصصة لجدول أعمال المعونة لصالح التجارة (A4T) زيادة ملحوظة. وبناءً على رصد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، تمثل المعونة لصالح التجارة (A4T) حاليًا حوالي ثلث التزامات المساعدة العالمية، بما في ذلك مبادرة الإطار المتكامل المحسّن التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمخصصة للبلدان الأقل نموًا.

يظل إعلان الألفية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، الالتزام العالمي تجاه التنمية. بالنظر إلى الموعد النهائي المستهدف وهو عام ٢٠١٥، أصبح من الضروري أن يعيد جدول أعمال التنمية العالمية دراسة الأهداف الإنمائية وتوسيع نطاق تغطيته فيما يتعلق بمبادئ تنمية أشمل لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. تشمل بعض المبادئ التنموية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، التي حظيت بتوافق آراء واسع النطاق في بين العديد من شركاء التنمية^٨ ما يلي:

- ملكية البلدان النامية لأولويات التنمية. لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التّهُج المعنية بدولة أو إقليم معين والتي تشمل تقييمًا للاحتياجات المخصصة والبرمجة المشتركة، والتنفيذ، وقياس النتائج مع أصحاب المصالح بالدولة أو الإقليم.
- التركيز على النتائج، والتأثير، والمسؤولية المتبادلة. أصبحت حاجة الجهات المانحة والمستفيدة متزايدة لتوضيح رصد النتائج وقياسها من أجل زيادة مستوى الشفافية وفرص نجاح الأنشطة التنموية،
- تعزيز تنمية القطاع الخاص كمحرك للنمو الشامل والمستدام. من المعروف أن القطاع الخاص يلعب دورًا محوريًا في خلق الثروات، والدخول، وفرص العمل، ومن ثم فإنه يساهم في الحد من الفقر،
- بناء شراكات تنموية أشمل (مثل "الجهات المانحة الناشئة" من الجنوب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص). إن البلدان النامية التي تشهد نموًا اقتصاديًا قويًا نسبيًا بدأت بالفعل في القيام بمهام "التبرع" و"الرصد" لدعم التعاون التنموي الدولي.

عُقدت الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD XIII) في قطر، في أبريل ٢٠١٢، حيث ركزت على العولمة المعنية بالتنمية كوسيلة للنمو الشامل والمستدام. وهذا يساهم بشكل أساسي في حوار التنمية العالمية، ويتطلع مركز التجارة الدولية إلى نتائج هذا المؤتمر، حيث ستعزز الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استراتيجية مركز التجارة الدولية.

ومن المسائل التنموية المهمة للغاية والتي تمثل أهمية خاصة للبلدان النامية، التمكين الاقتصادي للمرأة والاستدامة البيئية. تلعب المرأة دورًا محوريًا في التجارة والتنمية. على الرغم من وجود عدم مساواة بين الجنسين بنسب متفاوتة في مختلف أنحاء العالم، إلا أن ربات الأعمال من النساء في البلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، في ضوء الظروف السائدة الإضافية المميزة لتلك الدول، يعانين عدم تكافؤ كبير في فرص الحصول على المعلومات التجارية وفرص التجارة على مستوى العالم. على سبيل المثال، تجد ربات الأعمال من النساء في البلدان الأفقر، على عكس نظرائهن من النساء في الدول المتقدمة، صعوبة بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للغاية (انخفاض حقها في الملكية والقيود المفروضة على الدخول إلى عالم المال والأعمال)، والخدمات الاجتماعية (ضعف الحصول على الخدمات الصحية والتعليم)، والظروف المعيشية (ضعف فرص العمل لدى أي مؤسسة أو إنشاء عمل خاص بهن).^٩ حتى عام ٢٠١٥ وما يليه، تظل المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، والدعوات الصريحة إلى طرح مبادرات تنموية (مثل الإطار المتكامل المحسّن (EIF))، والمتطلبات التجارية لوكالات الأمم المتحدة، وسياسات تنمية الجهات المانحة، في تزايد مستمر وستظل تحصل على الدعم الذي تحتاج إليه.

فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، تضع الأمم المتحدة التنمية المستدامة في أولى أولوياتها على جدول أعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. حتى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو ٢٠٠٤)، يوجد توافق آراء متزايد بشأن الحاجة إلى إعادة التأكيد على التزامات التنمية المستدامة مثل الالتزامات المترابطة في إعلان الألفية وجدول أعمال ٢١. وهذه الالتزامات التي أصبحت ذات صلة كبيرة تشمل السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تركز على المهام، كما أنها مستدامة وشمولية وعادلة، ومفعمة بفرص العمل المثمرة للجميع، وتشمل النساء والشباب، وتعزيز مهارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية المهارات التجارية.

إن الفرص والاستراتيجيات المرتبطة بجدول أعمال التنمية العالمية، التي يتم تبنيها ويُشار إليها فيما بعد في الجزء الثالث من الخطة الاستراتيجية، بيّنها كالتالي:

- يجب أن تضع المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة (TRTA)، توسيع القاعدة التصديرية للبلدان النامية وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ودعم تنويع الأسواق الجديدة، كأولويات لها،
- إظهار النتائج من حيث الكفاءات المحسّنة والتأثير الاجتماعي والاقتصادي من السبل المهمة لرفع مستوى الشفافية والمسؤولية المتبادلة بين كل أصحاب المصالح. من أجل رصد التأثير على العملاء، وقياسه، وضمانه في النهاية، يجب على مقدمي استراتيجيات المساعدة المعتمدة على النتائج والمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، أن يضعوا أهدافًا واضحة وأن يستخدموا أطرًا صارمة للمراقبة والتقييم.
- يجب تعديل المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة (TRTA) بشكل أكبر بحيث تناسب احتياجات كل دولة من الدول العملاء. تتطلب آليات التعاون بين دول الجنوب مجموعة مخصصة ومتكاملة من الأنشطة المخصصة للبلدان النامية والتي تشمل حلولًا تجارية أدق وعلى أحدث ما توصلت إليه التقنية الحديثة، وليس مجموعة تقليدية من حلول التجارة التي تتطلبها البلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية،
- يجب أن تظل مبادرات التنمية في المستقبل تضع تمكين المرأة اقتصاديًا والاستدامة البيئية ضمن أولوياتها، وكذلك الشمولية في سياسات الترويج التجاري.

٨ انظر إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ حول فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرأ وكذلك البيان السياسي لبوسان ٢٠١١ حول المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المعونة.

٩ "تمكين المرأة والتمكين الاقتصادي في أفريقيا"، الاجتماع الثامن لمنتدى الشراكة الأفريقية.

الجزء الثالث - الأولويات الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية

يظل الهدف الشامل لمركز التجارة الدولية هو زيادة الدعم المقدم بشكل أساسي للبلدان النامية وكذلك للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، لترويج التجارة المستدامة والشاملة وتنمية الصادرات في الاقتصاد العالمي. وسعيًا لتحقيق هذا الهدف، تتمثل التحديات الاقتصادية التي يواجهها مركز التجارة الدولية فيما يلي:

- زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية،
- تعزيز المؤسسات والسياسات المعنية بدعم التجارة،
- زيادة فعالية المشاريع،
- الاهتمام بقضيتي الشمولية والاستدامة في سياسات الترويج للتجارة وتطوير الصادرات ومبادراتها.

زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية

من أجل زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ولمساعدتها في الاستفادة من فرص التصدير، فمن أهم أهداف مركز التجارة الدولية تحسين التوفر واستخدام المعلومات التجارية التي لا تميز بين الجنسين. تشمل المعلومات التجارية: المعلومات، والتحليل، والنشرات، والريادة الفكرية المتعلقة بالتحديات، والاحتياجات، والتيارات، والفرص المتعلقة بالتجارة والتي تسري على الترويج التجاري وتنمية الصادرات في البلدان النامية.

المعلومات التجارية باعتبارها مصدر نفع عام عالمي

إن الحفاظ على المعلومات التجارية الحديثة ونشرها فيما يتعلق بفرص التسويق وظروف الدخول إلى السوق (الجمركية وغير الجمركية) في كل البلدان النامية هو أساس المهمة التاريخية لمركز التجارة الدولية. تُعد المعلومات التجارية الأداة الرئيسية في التغلب على قيود القدرات التجارية التي تواجهها البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. يواصل مركز التجارة الدولية التعرف على الفرص الواعدة والمتاحة لهذه البلدان من خلال تقديم أنشطته وخدماته في مجال المعلومات التجارية لاستكشاف القطاعات المختلفة، والتحديات المتعلقة بالتجارة، والقضايا المتخصصة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنمو الصادرات المستدام والشمولي. تشمل أمثلة مجالات التركيز، التجارة الخدمية (على سبيل المثال الصناعات الابتكارية والسياحة)، وشروط التجارة، والحوافز غير الجمركية، والمعايير التطوعية الخاصة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات بالبلدان الأقل نموًا.

على الرغم من أن المعلومات التجارية الخاصة بمركز التجارة الدولية تستهدف بشكل أساسي تزويد البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بالمعلومات اللازمة حول البيانات التجارية والتحليل التجاري، إلا أن البلدان النامية والشركات يمكنها أيضًا أن تستفيد من المعلومات التجارية التي يقدمها مركز التجارة الدولية للصالح العام. على سبيل المثال، من خلال الريادة الفكرية، والدفاع في المنتديات الدولية، والبحوث والمنشورات، ونشر المعلومات التجارية عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وتنظيم الفعاليات الكبرى المتعلقة بالتجارة مثل المنتدى العالمي لتنمية الصادرات (WEDF)، والمؤتمر العالمي لمنظمات ترويج التجارة (WTPO)، والاجتماعات المتخصصة، يسعى مركز التجارة الدولية إلى زيادة شفافية التجارة والوعي بين البلدان النامية والمتقدمة على السواء. نتيجة لذلك، تصبح البلدان والمشاريع مجهزة بشكل أفضل لتحليل الاحتياجات المتعلقة بالتجارة وتطوير السياسات والمبادرات الملائمة التي ستستفيد منها المشاريع في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.

فهم أفضل للمرأة والتجارة

تكشف الأبحاث الاقتصادية يوميًا بعد يوم عن التأثير السلبي لعدم المساواة بين الجنسين في مجال التجارة الدولية: يجب أن تُقارن الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين بمكاسب الإنتاجية المرتبطة بتمكين المرأة في الصناعات التصديرية. يتمثل هدف مركز التجارة الدولية التجاري في زيادة توفر المعلومات التجارية وزيادة استخدامها لضمان سهولة الحصول عليها بالنسبة للجميع، سواء كانوا رجالاً أو نساءً. يمتد هذا الالتزام ليشمل توفير معلومات التجارة التي لا تميز بين الجنسين. في إطار برنامج النساء والتجارة التابع لمركز التجارة الدولية، يلتزم مركز التجارة الدولية صراحةً بأن يدمج بشكل نظامي نهجًا معنيًا بالمساواة بين الجنسين في كل مجالات عمله، لا سيما في توفيره لمعلومات التجارة - التي يعتبرها مركز التجارة الدولية أداة أساسية للتغلب على قيود القدرات التجارية.

فيما يلي العلامات الاستراتيجية الأساسية التي يسعى مركز التجارة الدولية إلى تحقيقها خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ فيما يتعلق بزيادة توفر المعلومات التجارية واستخدامها:

- زيادة نطاق أنشطة النشر والدعم الخاصة بمركز التجارة الدولية وتأثيرها من خلال المناقشات العامة المنتظمة والإصدارات التي يسهل الحصول عليها،
- المساهمة في شراكة الشفافية في التجارة الدولية (TNT) مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الدولي من أجل الحفاظ على الريادة العالمية وتوفير أحدث أدوات المعلومات التجارية،
- تعميق منهجيات التحليل المعتمد على المساواة بين الجنسين لاستخدام الأنشطة المتعلقة بالوعي والتعرف على تأثيرها.

تعزيز المؤسسات والسياسات الخاصة بدعم التجارة

يركز الاهتمام السياسي بالصادرات في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية على مجموعة قليلة من السلع و/أو الصناعات الأساسية، التي تديرها في الغالب شركات وطنية كبرى. قد ينال التركيز غير المتوازن من الموارد المحتملة والبنية التحتية اللازمة لدعم قطاعات التصدير غير التقليدية وشبكة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تلك القطاعات. يصاحب هذا الأمر في الغالب نقص في القدرات بين مؤسسات دعم التجارة وضعف تنظيم جهات التصدير نفسها. ويتمثل الهدف التجاري الثاني لمركز التجارة الدولية الذي يأتي استجابة لهذه التحديات وتماشياً مع المهمة التاريخية للمركز، في مواصلة مساعدة البلدان النامية على تعزيز ترويجها التجاري ومؤسسات تطوير الصادرات وسياساتها.

تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص

سيواصل مركز التجارة الدولية تحسين منهجياته الشاملة والشريكة لتيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال عمله الذي يتناول مسائل السياسة التجارية، بما في ذلك حالات انضمام البلدان الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية، وسياسة التجارة الوطنية والإصلاح التنظيمي، واستراتيجيات التصدير الوطنية. ستظل المسؤولية الفُطرية وبناء قدرات رأس المال البشري، هي المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها هذه المبادرات. ومن المقرر أن يساعد مركز التجارة الدولية مؤسسات دعم التجارة (TSIs) حتى تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية الشرعية والديمقراطية لصناعة السياسة في بلدانهم.

سيظل مركز التجارة الدولية محتفظاً بمكانته في صدارة تأييد دمج التجارة في أطر التخطيط الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال جهوده في استراتيجيات تطوير الصادرات سواء الوطنية، أو الإقليمية، أو على مستوى القطاعات. وسيحقق ذلك من خلال مواصلة مشاركة قطاع التجارة والأعمال والفئات والمجتمعات المحرومة في عمليات تصميم الاستراتيجيات. وبالطبع يتجاوز إشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمرأة، والمجتمعات الفقيرة، مجرد التأييد لكي يشمل التحديد المشترك للأولويات وتصميم استجابات المساعدة الفنية وتنفيذها. كما سيشارك مركز التجارة الدولية في الابتكار في مجال تصميم استراتيجيات التصدير وإدارتها من خلال تفصيل النهج العملية اللازمة لتنمية الصادرات وإضفاء الطابع التنافسي عليها.

سيواصل مركز التجارة الدولية تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال القيام بدور تيسيري لانضمام البلدان الأقل نمواً لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز تطوير الممثلين الأكثر تنظيماً الذين يساندون السياسات والاستراتيجيات اللازمة لبيئة تصدير تتسم بالاستدامة والشمولية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، سيساعد مركز التجارة الدولية مؤسسات دعم التجارة (TSIs) على التأثير على سياسات التجارة الخاصة بالحكومات من أجل ضمان نجاح التصدير، وذلك من خلال بناء قدراتها التقنية والتنظيمية من أجل تعزيز التجارة والأعمال الفعالة.

بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة

تمثل مؤسسات دعم التجارة هدفاً ذا أولوية طبيعية لكل جهود مركز التجارة الدولية، لا سيما إدارات الحكومات، ومنظمات ترويج التجارة¹⁰ (TPOS)، ومؤسسات دعم التجارة (TSIs) العامة (على سبيل المثال الغرف التجارية واتحادات القطاعات المختلفة). إن المتوسط السنوي لعدد مؤسسات دعم التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية والتي تم تعزيز قدراتها خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وصل إلى ٣٦ من أصل ٩٦٤ مؤسسة عاملة في دول العالم النامي.¹¹ نظراً لعدم وجود فروع لمركز التجارة الدولية في معظم البلدان المستفيدة منه، فإنه يعتمد على هذه الشبكة الضخمة من مؤسسات دعم التجارة لغرس مفهوم "تأثير دائم على التصدير" على مستوى الدول والأقاليم. لذا سيتم تمكين مؤسسات دعم التجارة لنشر أدوات مركز التجارة الدولية ومبادراته بشكل مستقل، لتصبح بذلك الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق معظم التأثير المرجو من مركز التجارة الدولية.

من أجل توفير حلول أفضل للترويج التجاري وتطوير الصادرات، سيعزز مركز التجارة الدولية من فهمه المتعمق لمؤسسات دعم التجارة، من خلال تطوير قدرات القياس المرجعي لمنظمات ترويج التجارة وفهمه لاحتياجات تعزيز مؤسسات دعم التجارة. بناءً على هذه المعرفة، سيعزز مركز التجارة الدولية أيضاً من حافظة الخدمات التي يقدمها لتعزيز مؤسسات دعم التجارة، وذلك من خلال التحرك نحو دعم "بروتوكولات" للتدخل المتخصصة (أو حلول التجارة) من أجل بناء قدرات مركز التجارة الدولية. يتماشى مفهوم البروتوكولات هذا مع مبدأ بوسان لعام 2011 المتمثل في الملكية الديمقراطية وهو مهم للغاية لتوفير أحدث الخدمات القياسية، المصممة بدقة طبقاً لخصائص احتياجات كل دولة ومتطلباتها.

حلول مبتكرة للترويج التجاري وتطوير الصادرات

في الأعوام الأخيرة، ركز مركز التجارة الدولية ابتكاره على ثلاثة أبعاد:

- رفع مستوى التقنية عند تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة (TRTA) (الحصول على معلومات السوق، ومনিير الاتصال الشبكي، وحلول التمويل)،
- دمج أهداف مهمة متعلقة بالتنمية المستدامة (البيئة، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر) في تصميم حلول تطوير الصادرات،
- تعزيز مشاركة مؤسسات دعم التجارة في الشبكات التي يدعمها مركز التجارة الدولية.

سيتم تبني هذه الجهود بصورة أكبر في إطار هذه الخطة الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على وضع المعلومات التجارية المراعية للمساواة بين الجنسين وعروض خدمات مركز التجارة الدولية ضمن أولى أولوياته.

وهناك جانب آخر من جوانب ابتكار مركز التجارة الدولية في المستقبل، يتعلق بالتعاون المؤسسي بين دول الجنوب. تُعد حلول تطوير الصادرات التي تتطلبها الاقتصاديات النامية الأكثر تقدماً، أكثر دقة وتعقيداً. لكي يظل مركز التجارة الدولية شريكاً قوياً لهذه الفئة من الدول، سوف يستثمر استثمارات كبيرة في تحسين خدماته بناءً على القياس المرجعي وتبادل أفضل الممارسات. وهكذا، ستتحرك المنظمة أيضاً بتاجها بتبادل أكبر للتكاليف مع هذه الدول الشريكة من أجل ضمان أن تظل موارد مركز التجارة الدولية مركزة على أفقر الجهات المستفيدة.

١٠ المؤسسة المركزية للجهود الترويجية للصادرات على مستوى الدولة.

١١ تحليل مركز التجارة الدولية للسوق وأبحاثه، نوفمبر ٢٠١١.

الإجازات الأساسية التي من المقرر أن يحققها مركز التجارة الدولية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات والسياسات هي:

٢٠١٣-٢٠١٢

- وضع منهجية شاملة لمركز التجارة الدولية لتقييم الاحتياجات الخاصة بالدول
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وشبكات المؤسسات، في صياغة سياسات التجارة الوطنية ولوائحها واستراتيجيات التصدير الوطنية، وتنفيذها، ومراقبتها.
- تحسين المعلومات الإحصائية الخاصة بعدد مؤسسات دعم التجارة وشبكتها في البلدان النامية،
- وضع نظام مرجعي للممارسات الجيدة للمصالح العام العالمي لمنظمات ترويج التجارة (القياس المرجعي)،
- الاستمرار في الاستثمار في ابتكار الخدمات المقدمة لمؤسسات دعم التجارة التي تخدم احتياجاتها،
- تعزيز الخدمات المعتمدة على الأدلة والتي تركز على المساواة بين الجنسين في عرض مركز التجارة الدولية لمؤسسات دعم التجارة.

٢٠١٥-٢٠١٤

- الاستعانة بالدراس المستفادة من نظام القياس المرجعي لتحسين المنهجيات التي يتبعها مركز التجارة الدولية لتقييم الاحتياجات وتوفير الخدمات لمؤسسات دعم التجارة،
- استغلال الفرص المتاحة من خلال شركات دول الجنوب لتعزيز نقل حلول الترويج التجاري المعينة من البلدان النامية الناشئة إلى البلدان الأكثر ضعفًا.
- الاستعانة بالدراس المستفادة في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الترويج لجدول أعمال التكامل الإقليمي.

تعظيم تأثير مركز التجارة الدولية على روح التنافس بين الشركات وأداء التصدير

لا يستطيع مركز التجارة الدولية، باعتباره منظمة دولية صغيرة نسبيًا، أن يفي بمفرده بالطلب العالمي على المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. لذا يحتاج مركز التجارة الدولية إلى رفع مستوى كفاءته في تقديم الخدمات وتحقيق مستوى ملائم من تقسيم جهوده. على الرغم من أنه من الممكن تبني منهج كبير مباشر في الدول الأكثر ضعفًا (البلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية) بناءً على جهود مباشرة مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في البلدان النامية الأكثر تقدمًا وذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، يجب أن يعتمد مركز التجارة الدولية بشدة على نهج غير مباشر يعتمد على وضع تقديم خدمات متعددة من خلال مؤسسات دعم التجارة. في كلا المنهجين، يحتاج مركز التجارة الدولية أيضًا إلى تبني نهج معني بكل قطاع يستهدف قطاعات أساسية معينة ويزيد بصورة ملحوظة من تركيز مركز التجارة الدولية ونتائجه المتعلقة بالتنافس بين الشركات وأداء التصدير المعزز.

كما هو الحال بالنسبة لعرض خدمات مركز التجارة الدولية لمؤسسات دعم التجارة، سيركز المركز أيضًا على بروتوكولات متكاملة أفضل لمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة للدعم المباشر للتنافس بين الشركات. ستتعامل هذه البروتوكولات مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وستعتمد على اختيار مخصص لجهود مركز التجارة الدولية في مجالات الكفاءات، بما في ذلك المعلومات التجارية، وإدارة الجودة، والامتثال للمعايير، وتحسين الإمداد اللوجيستي، والمساعدة المتعلقة بقوانين التجارة، والحصول على التمويل التجاري.

المساعدة التقنية المباشرة المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نموًا

تكشف الأبحاث الإحصائية عن قاعدة متواضعة نسبيًا من الخبراء في البلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في ضوء ذلك، يمكن تحقيق الهدف التجاري الخاص بمركز التجارة الدولية المتمثل في زيادة تنافس الشركات الجاهزة للتصدير والمصدرة للاستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية، لا سيما في حالة البلدان الأقل نموًا.

استعراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة في البلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

باستثناء البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا (BRICS)، وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة، يُعد متوسط عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة أقل في البلدان الأقل نموًا بعشرة أضعاف تقريبًا (حوالي 250) مقارنة بالبلدان النامية الأخرى (حوالي 2400).

يكشف التحليل الإضافي أن:

- بين فئة البلدان الأقل نموًا: تمثل البلدان النامية غير الساحلية (باستثناء نيبال) والبلدان الجزرية الصغيرة النامية ١٨٣ و ٨٣ مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا مصدرًا على التوالي من أصل ٢٥٠ مشروعًا تقريبًا.
- بين "البلدان النامية الأخرى"، لا يتجاوز متوسط عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة ٤٠٢ مشروع تقريبًا بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية و ٣٦٣ بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وهذا مقارنة بالعدد الإجمالي الذي يبلغ ٢٤٠٠ مشروع تقريبًا.

عند إجراء التصنيف الجغرافي، تشكل في العادة المناطق التي تسيطر عليها البلدان الأقل نموًا (مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، أو البلدان النامية غير الساحلية (مثل آسيا الوسطى)، أو البلدان الجزرية الصغيرة النامية (مثل أوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي) عددًا صغيرًا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة في كل دولة، بما لا يتجاوز ٣٢٠ مشروعًا - منطقة البحر الكاريبي: ٣١١ مشروعًا لكل دولة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: ٢٧٠ مشروعًا لكل دولة، وآسيا الوسطى: ٢٦٧ مشروعًا لكل دولة، وأوقيانوسيا: ١٢٠ مشروعًا لكل دولة).

وعلى العكس من ذلك توجد أعداد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة التي تعمل في الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط (والكبير نسبيًا) مثل الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الشرقية. إن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة في التجارة الدولية من هذه الدول يتراوح بين متوسط يبلغ حوالي ٢٠٠٠ مشروع في شمال أفريقيا إلى حوالي ٤٩٠٠ مشروع في أمريكا اللاتينية (بما في ذلك البرازيل، و٢٨٠٠ باستثناء البرازيل)، و٥٦٠٠ مشروع في جنوب شرق آسيا.

المصدر: بيانات تحليل مركز التجارة الدولية للسوق وأبحاثه واستبيانات مشاريع البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١١.

بناءً على البيانات التي تم جمعها خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، يستطيع مركز التجارة الدولية سنويًا تدريب ١٢٥٠ شركة في الأعمال التجارية الأساسية ومسائل إدارة الصادرات وتدريب ٧٥٠ مشروعًا على إنتاج صادرات. لقد توصلت الأبحاث التي أجراها مركز التجارة الدولية إلى وجود ٢٥٠ مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا مصدرًا في المتوسط في أي من البلدان الأقل نموًا، وقد أجريت هذه الأبحاث في حوالي ٤٠ بلدًا من البلدان الأقل نموًا. وتوضح هذه الأرقام أن مركز التجارة الدولية يمكنه فعليًا تحقيق تأثير مباشر وتغطية كاملة لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة في البلدان الأقل نموًا. على سبيل المثال، يستطيع مركز التجارة الدولية وأي من عملائه في البلدان الأقل نموًا أن يضع فعليًا أهدافًا كمية وأن يحقق نتائج معينة مثل زيادة أفقية تبلغ ١٠٪ (٢٥ مشروعًا) في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجاهزة للتصدير أو تعزيز كفاءات ١٠٪ (٢٥ مشروعًا) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة بالفعل، وذلك خلال فترة زمنية معقولة. يمكن أن تصبح هذه الأهداف الكمية أكبر وأهم من خلال الانتقال من النهج الأفقي إلى النهج المعتمد على القطاع ككل، وهو ما قد يؤدي إلى تغطية جزء مهم من صادرات الدول.

زيادة التأثير المضاعف لمؤسسات دعم التجارة في البلدان النامية الأخرى

في البلدان النامية المتقدمة نسبيًا، يساعد العدد الأكبر للمشاريع المصدرة (٢٤٠٠) بشكل مباشر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة بما يتجاوز قدرة مركز التجارة الدولية الحالية المباشرة على تقديم الخدمات. لذا فبالإضافة إلى زيادة نطاق عمل مركز التجارة الدولية الميداني تدريجيًا لتوفير خدمات المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، سيرفع مركز التجارة الدولية من مستوى جهوده من خلال شراكات أقوى مع مؤسسات دعم التجارة ووكالات تطوير التجارة المحلية.

تمثل مؤسسات دعم التجارة المصدر الطبيعي لإعادة إنتاج خدمات مركز التجارة الدولية وتقديمها بصورة غير مباشرة ("من واحد إلى واحد إلى الكثيرين"). خلال السنوات التالية، من أجل بناء نموذج إحصائي لقياس تأثيره المتوقع على عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سيسعى مركز التجارة الدولية إلى بناء كفاءته وكفاءة مؤسسات دعم التجارة الشريكة لرصد التأثيرات المضاعفة بشكل نظامي الناتجة عن جهود مركز التجارة الدولية غير المباشرة. كما ستقدم الشراكات مع البنوك الإقليمية ووكالات التطوير الثنائية مجالًا لتكرار منهجيات مركز التجارة الدولية وخدماته ودمجها في برامج تطوير أكبر خاصة بالقطاع الخاص.

منح الأولوية للمشاريع المملوكة للمرأة

يُعد تقليل تكاليف الصفقات التجارية للمشاريع المملوكة للمرأة للحصول على المعلومات، والتمويل، والأسواق، من الاستراتيجيات الأساسية لإعادة توازن مشاركة الجنسين في التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية. ونتيجة للحوار المتواصل مع الدول المستفيدة والمانحة حول تصميم برامج المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، ينوي مركز التجارة الدولية تقديم اقتراحات نظامية لهُج المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة من شأنها أن تفيد المشاريع المملوكة للمرأة والقطاعات ذات العمالة العالية من النساء والمزايا الاقتصادية الأخرى المخصصة للمرأة.

تحسين الحافظة القطاعية

استجابة للتحدي العالمي المتمثل في توسيع قاعدة التصدير للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموًا، ينوي مركز التجارة الدولية تنويع تغطيته القطاعية لكي يتمكن من تقديم المساعدة التقنية لمجموعة أكبر من المشاريع. حاليًا، تتركز الحافظة القطاعية بشكل ملحوظ على السلع الزراعية التقليدية (مثل البن، والمانجو، والقطن) والحرف اليدوية (مثل المنتجات الجلدية). في المستقبل، من المقرر أن يستكشف مركز التجارة الدولية قطاعات تصدير أخرى ذات إمكانات أكبر واهتمام أشد بالبلدان النامية لتحديد "مناطق القيمة" لأرباح الصادرات الخاصة بها. قد تشمل هذه القطاعات التجارة في الخدمات، وقيمة الصادرات المعتمدة على الملكية الفكرية (الصناعات الإبداعية، ووسم السلع والخدمات بالعلامات التجارية). لذا ينوي مركز التجارة الدولية المساهمة بصورة كبيرة في تحقيق هدف مضاعفة نصيب صادرات البلدان الأقل نموًا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال توسيع قاعدة الصادرات الخاصة بها.

الإنجازات الأساسية التي من المقرر أن يحققها مركز التجارة الدولية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ فيما يتعلق بتعزيز قدرات المصدرين، هي:

٢٠١٣-٢٠١٢

- صقل المعرفة الإحصائية لمجموعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة في البلدان النامية وتقديرات القدرات المحتملة للخدمات المباشرة التي يقدمها مركز التجارة الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً،
- تعميق المعرفة بالمشاريع المملوكة للمرأة والقطاعات التي تعمل بها النساء بصورة مكثفة في البلدان الأقل نمواً،
- تعزيز "بروتوكولات" الخدمة المترابطة من أجل منح المشاريع ميزة تنافسية،
- تعزيز "بروتوكولات" الخدمة المترابطة من أجل تعزيز مؤسسات دعم التجارة،
- تطوير القياس الإحصائي الوسيط لـ "التأثير المضاعف" الخاص بمركز التجارة الدولية ("من واحد إلى واحد إلى الكثيرين").

٢٠١٤-٢٠١٥

- السعي لخلق بيئات عمل جديدة ملائمة للقطاعات المختلفة ومجالات كفاءة لأنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، لا سيما في مجال التجارة في الخدمات والصناعات الإبداعية،
- تطوير شراكات مع وكالات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف لزيادة تأثير مركز التجارة الدولية في برامج تعزيز القطاع الخاص،
- زيادة استخدام الحلول التي تنتجها تكنولوجيا المعلومات ودمجها (على سبيل المثال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد) في أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، مثلاً بهدف تقليل تكاليف المعاملات التجارية للمشاريع المملوكة للمرأة من أجل الدخول إلى الأسواق،
- قياس خطوط الأساس الخاصة بالتأثير المضاعف لمؤسسات دعم التجارة بناءً على الأنشطة التي ينفذها مركز التجارة الدولية.

الاهتمام بقضيتي الشمولية والاستدامة في سياسات الترويج للتجارة وتطوير الصادرات

على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون التجارة مساهمًا مهمًا في استراتيجيات نمو الدول، إلا أنه من المعروف أيضًا أن نمو الصادرات ليس هدفًا في حد ذاته وأن نمو الصادرات لا يُترجم تلقائيًا إلى نتائج تنمية بشرية أكبر. لذا يسعى مركز التجارة الدولية بقوة إلى دمج أهداف المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة في أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. يلتزم مركز التجارة الدولية بإجراز تقدم أكبر في هذه المبادرات من خلال العمل على زيادة ما يلي:

- تكرار البرامج التجريبية التي تربط بين المجتمعات الفقيرة وأماكن الأسواق العالمية،
- استكشاف الفرص المتاحة في القطاعات ذات الأرباح العالية في الاستدامة البيئية، والشمولية، والتوظيف،
- المشاركة في شراكات جديدة متعددة الوكالات بين القطاعين العام والخاص.

لكن في مجال المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، قد يظهر بعض التوتر بين الهدف الاقتصادي البحت المتمثل في زيادة نمو الصادرات والتأثير الاجتماعي المرجو المتمثل في الحد من الفقر إلى أقصى درجة. إن انضمام القطاعات الأفقر والأضعف إلى القطاع غير الرسمي قد يتطلب معطيات مساعدة تقنية متعلقة بالتجارة معنية بالموارد مقابل كل دولار يُكتسب من أرباح التصدير الجديدة، أكثر من دعم المشاريع الجاهزة للتصدير من القطاع الرسمي. على سبيل المثال، قد يؤدي دعم قطاعات مثل الحرف اليدوية أو منتجات زراعية معينة إلى نتائج إيجابية مهمة وفورية في المجتمع، فيما يقدم أرباح تصدير أقل عما إذا كانت نفس موارد المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة قد حُصصت لقطاعات أخرى. لذا قد يتطلب انضمام الفئات الأفقر والأضعف من القطاع غير الرسمي معطيات مساعدة تقنية متعلقة بالتجارة لكل دولار يُصدّر، أكثر من الدعم المقدم للمشاريع الجاهزة تقريبًا للتصدير في القطاع الرسمي.

عند النظر بعين الاعتبار إلى هذه الفروق، سيواصل مركز التجارة الدولية تصميم حلول جديدة، وتطويرها، واقتراحها من أجل زيادة الشمولية في التجارة الدولية. أي حلول تطوير الصادرات التي تسمح لأكثر عدد ممكن من الأفراد بالمساهمة والاستفادة من فرص الدخل من الصادرات، بهدف الجمع بين الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المرغوب بها إلى أقصى حد ممكن.

الإنجازات الأساسية التي من المقرر أن يحققها مركز التجارة الدولية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ فيما يتعلق بالاهتمام بقضيتي الشمولية والاستدامة هي:

٢٠١٣-٢٠١٢

- تعزيز المؤشرات الإحصائية لتقدير التأثير وتحسينه من خلال عنصر الشمولية،
- تحسين المعرفة القطاعية بقضايا العمالة والمساواة بين الجنسين في استراتيجيات تعزيز الصادرات،
- تحديد برامج وسبل مبتكرة جديدة لتعزيز الشمولية في سياسات تعزيز التجارة.

٢٠١٤-٢٠١٥

- تنقيح المؤشرات الإحصائية لرصد التأثير الاجتماعي (العمالة والمساواة بين الجنسين) لبرامج مركز التجارة الدولية وقياس خطوط الأساس الخاصة بالمركز،
- تعزيز الأبحاث والبرامج المبتكرة الجديدة لتعزيز الشمولية في سياسات تعزيز التجارة من خلال، مثلًا، توسيع "التجارة الأخلاقية" ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاعات جديدة والتعريف بمناطق قيمة، وخدمات جديدة تساهم في التطوير.

تعزيز الكفاءة التجارية لمركز التجارة الدولية

تحقيق الإدارة القائمة على النتائج على مستوى الشركات

على الرغم من تجسيد الإدارة القائمة على النتائج في حافظة المشاريع الخاصة بمركز التجارة الدولية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، إلا أن مركز التجارة الدولية قد طرح المبادرات التالية للإدارة القائمة على النتائج على مستوى الشركات:

- بنية تقارير المشاريع المتكاملة بناءً على المخرجات والنتائج المتناسقة على مستوى الشركات، والقطاعات، والمشاريع،
- تحليل التكلفة ونظام تقارير تكنولوجيا المعلومات ذو الصلة للذاتان يربطان تحليل تكاليف الإنفاق بقياس نتائج المشاريع،
- نظام إدارة علاقات العملاء (CRM)،
- الهيكل المنطقي للشركات ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الجزء الرابع)،
- واجهة معتمدة على الإنترنت للجهات المانحة والمستفيدة تقدم معلومات محدثة حول حالة المشروع، ومدى تقدمه، ونتائجه،
- شبكة إنترنت تجارية جديدة لرفع مستوى تبادل المعلومات والكفاءة داخل الشركة،
- ضمان جودة المشاريع من تصميم المشروع حتى تنفيذه، بما في ذلك مسائل التحكم وإدارة المخاطر.

إعطاء الأولوية للجودة عند وضع حافظة الأعمال وإدارة المشاريع

خلال العامين القادمين (٢٠١٢-٢٠١٣)، بنوي مركز التجارة الدولية إعطاء الأولوية لتحسينات القيمة (الجودة) على التوسع الكمي للخدمات المقدمة. يحتاج مركز التجارة الدولية إلى استكمال حركته الأخيرة نحو إدارة مشاريع كبيرة من خلال تحسين جودة تصميم مشاريعه وإدارتها، كما يلي:

- سيتم تعزيز ضمان جودة المشاريع من خلال قوالب المشاريع المحدثة بصورة منتظمة ومراجعة المشاريع على أيدي نظراء، إضافة إلى أهداف الهيكل المنطقي التجاري،
- سيتم إنشاء وظيفة بدوام كامل وتمويلها داخل أمانة مجموعة ضمان جودة المشاريع،
- سيتم جمع باقة قوانين مجموعة ضمان جودة المشاريع وسيتم نشر أفضل الممارسات،
- سيواصل مركز التجارة الدولية تقديم التدريب على تصميم المشاريع (تم تدريب ٨٠ عضوًا من فريق العمل في عام ٢٠١١) وسيقدم دورة ثانية من تدريب الموظفين تركز على أفضل الممارسات في تنفيذ المشاريع وتقييم المشاريع (الذاتي)،
- ستركز مجموعة ضمان جودة المشاريع على أفضل الممارسات المستفادة من المشاريع التي تمت مراجعتها فيما سبق، والتي أصبحت الآن قيد التنفيذ، وذلك لاستمداد الدروس التي يمكنها أن تصب في صالح عملية تصميم المشاريع،
- ستوجه التحسينات في مجموعة ضمان جودة المشاريع من خلال التوصيات المنبثقة من الاستعراض الخارجي لعام ٢٠١١ الذي يقدمه مجلس مراجعي حسابات المملكة المتحدة (BOA).
- سينبني مركز التجارة الدولية توصيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإدارة مخاطر المشاريع، وسيؤدي إلى زيادة استثماره في تقييمات المشاريع التي تتم في منتصف المدة وبعد انتهاء المشروع،
- سيعمل مركز التجارة الدولية على تطوير نظام لتعقب مستوى التقدم في تنفيذ التوصيات المتفق عليها لتقارير التقييم.

رفع مستوى الحافظة الجاري إعدادها والإدارة المالية متعددة السنوات

سيضع مركز التجارة الدولية ثلاث مبادرات جديدة لتحسين إدارة حافظته الجاري إعدادها وإدارتها المالية لسنوات متعددة، كما يلي:

- تحسين إجراءات التخطيط / رفع التقارير التشغيلية من أجل الحد تدريجيًا من عملية مراجعة المشاريع غير الضرورية وتأخر الحساب المالي عامًا بعد عام، للذين لا ينتجان عن قيود خارجية،
- تطوير إجراءات إدارة خطوط الإنتاج لتوفير رقابة أفضل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتوجيه عملية التخطيط التشغيلي،
- وضع استراتيجية جديدة لجمع التبرعات من خلال تطوير أهداف إطار عمل للجهات المانحة التقليدية الكبرى واستهداف جهات مانحة ومصادر تمويل جديدة محتملة، لا سيما بنوك التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص، والاقتصاديات النامية الناشئة التي يمكن أن تتحول إلى جهات مانحة.

مواصلة جهود إنتاجية الميزانية العادية

سيواصل مركز التجارة الدولية سعيه لزيادة أحجام المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة من خارج الميزانية من الموارد المستلمة من المنظمات الأم (منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة) بموجب الميزانية العادية. بشكل خاص، سيعمل مركز التجارة الدولية على زيادة جهوده لتحسين التعاون الداخلي وتكامل الخدمات والأنشطة لرفع مستوى إنجازات المشاريع، مع الحد من تكاليف التعاملات الخاصة بالأعمال الداخلية. ستساهم المبادرات التالية في الهدف التالي على وجه الخصوص:

- إدارة علاقات العملاء،
- وضع لائحة شركات للمستشارين،
- تيسير عمليات المنح ومذكرات التفاهم،
- تأصيل مبدأ الجودة في تصميم المشاريع، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء لجنة تقييم المشروع،
- تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات التابع للأمم المتحدة (Umoja)،
- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

رفع مستوى إدارة الموارد البشرية

خلال العامين الماضيين، حافظ مركز التجارة الدولية على جهوده لجذب المواهب ذات المستوى الرفيع. ولكن هذين العامين شهدا ضعفًا في أداء مركز التجارة الدولية بسبب معدل الوظائف الخالية المرتفع لديه، سواءً في وظائف الميزانية العادية أو الخاصة بخارج الميزانية. تم طرح مبادرات لتحسين هذا الموقف من حيث قياس معدل الوظائف الشاغرة الإجمالي للمركز وفيما يتعلق بزيادة التدريب بشكل عام أو التدريب على تعيين المديرين.

للمساهمة في تعزيز جاذبية مركز التجارة الدولية لأصحاب المواهب على مستوى العالم، سيعمل تقديم نظام منقح لانتقاء فريق العمل من الأول من يناير ٢٠١٢ على تيسير عمليتي التعيين والاختيار. بالإضافة إلى ضرورة زيادة الحزم الإداري عند تعيين المديرين، من المتوقع أن يساهم هذا بدرجة كبيرة في تقليل معدلات الوظائف الشاغرة والمدة اللازمة لشغل وظيفة شاغرة.

كما سيعمل مركز التجارة الدولية على تحسين فرص تنمية الوظائف للعاملين لديه من خلال تقديم برنامج تخطيط التعاقب الوظيفي في عام ٢٠١٢. سيركز هذا البرنامج في البداية على المستويات العليا داخل المركز، مع التركيز على المناصب التي ستصبح شاغرة من خلال التقاعد على المدى

القريب إلى المتوسط والتعرف على أعضاء الفريق الذين يمكنهم شغل تلك المناصب. وسيتم بعد ذلك إعطاء هؤلاء العاملين مجموعة من خدمات التدريب، والاستشارات، وتطوير الكفاءات بهدف جعلهم أكثر قدرة على التنافس عند الإعلان عن الوظيفة الشاغرة المعنية.

وأخيراً في بداية عام ٢٠١٢، سيحصل مديرو مركز التجارة الدولية على لائحة مستشارين عبر الإنترنت للتعرف بشكل أفضل على المستشارين المحتملين. وستدعم هذه اللائحة قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها بالكامل تحتوي على تفاصيل حول كفاءات المستشار ومهاراته، وجنسيته، وسنوات خبرته، ومجالات خبرته، والراتب الذي يتوقعه. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ربط الملف التعريفي الخاص بكل مستشار بتقييم أداء من أي مشاريع سابقة قام بها لدى مركز التجارة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، سيكتشف مركز التجارة الدولية سبلاً لضمان ضم المتخصصين من الحاصلين على شهادات معتمدة من مركز التجارة الدولية والمدربين محلياً، إلى تلك اللائحة. سيعمل هذا على ضمان أن يستطيع مديرو المشاريع لدى مركز التجارة الدولية الوصول إلى مصدر أكثر شمولاً من الخبراء المحليين، والإقليميين، والدوليين.

الإنجازات الأساسية التي من المقرر أن يحققها مركز التجارة الدولية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ فيما يتعلق بالكفاءة التجارية هي:

٢٠١٣-٢٠١٢

- استكمال بنية إعداد التقارير التجارية حول الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة علاقات العملاء، والواجهة المعتمدة على الإنترنت للجهات المانحة والجهات المستفيدة.
- ترسيخ قيمة الجودة وأفضل الممارسات في إدارة المشاريع،
- التركيز على تيارات زيادة الإنتاجية من خلال العمليات التجارية المحسنة،
- وضع لائحة تجارية للمستشارين،
- تقديم إدارة حافظة المشاريع الجاري إعدادها،
- تطوير استراتيجية جديدة لحشد الموارد.

٢٠١٤-٢٠١٥

- استكمال تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات التابع للأمم المتحدة (Umoja)،
- تجهيز البيانات المالية تحت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)،
- تنفيذ استراتيجية جديدة لجمع التبرعات وإدارة محافظ المشاريع.

الجزء الرابع - الهيكل المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥: الانتقال نحو قياس التأثير

أوضح الهيكل المنطقي الحالي لمركز التجارة الدولية، بشكل كبير، أهداف المركز ونتائجه بالنسبة لصناع السياسة، ومؤسسات دعم التجارة، والمؤسسات التجارية. ولكن هذا النهج المعتمد على العملاء، لا يستطيع أن يرصد أنشطة مركز التجارة الدولية المهمة مثل بناء الوعي وسلع النفع العام العالمية اللذين يساهمان معاً في إحداث الشفافية في التجارة الدولية ودعم سياسات ومبادرات التجارة الداعمة للتطور في كل فئات العملاء.

ومن أجل تحقيق مركز التجارة الدولية لرؤيته الاستراتيجية للمستقبل، فإنه يعد نفسه لطرح هيكل منطقي تجاري جديد سينقل قياس نتائج مركز التجارة الدولية تدريجياً نحو ربط أفضل لـ "سلسلة قيمة" المركز من الخدمات وتوضيح تأثيرها على العملاء.

طبقاً لذلك، يقترح الهيكل المنطقي التجاري لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نهجاً قائماً على الحلول يسعى إلى ضم مجموعة أكبر من أهداف مركز التجارة الدولية ونتائجه. وسيركز على الأهداف التجارية التالية ذات المدى القصير إلى الطويل:

- ١- زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية،
- ٢- تعزيز المؤسسات والسياسات التجارية،
- ٣- تعزيز كفاءة الشركات للاستجابة لفرص السوق،
- ٤- زيادة مستويات التجارة المستدامة والشاملة.

الاعتبارات الأساسية التالية تشكل أساس هذه الأهداف الأربعة:

- سيتم تحقيق الأهداف التجارية من خلال ضم المجموعة الكاملة أو "سلسلة قيمة" أنشطة مركز التجارة الدولية وخدماته على المدى القصير، أي أعمال مركز التجارة الدولية: (أ) رفع مستوى الوعي وتحسين الشفافية في التجارة الدولية، و(ب) بناء كفاءة مؤسسية لدعم حلول الترويج للصادرات، و(ج) تعزيز الميزة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم النامي.
- سيتم في النهاية التحقق من الأهداف التجارية بالقياس طويل الأجل لـ (د) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكمية للنمو المستدام والشمولي المتعلق بالتجارة، أي دمج مسائل المساواة بين الجنسين، والشباب، والمسائل البيئية في سياسات التجارة ومبادراتها، وزيادة الصادرات، والدخل، والوظائف.

سيتم هذا الانتقال التدريجي نحو قياس تأثير المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة التي يقدمها مركز التجارة الدولية على العديد من العوامل الخارجية التي لا تتحكم فيها المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. هذا يشمل الصعوبات المنهجية المعروفة المتمثلة في إثبات الأسباب (أي أن النجاح الذي تم تحقيقه في أهداف اجتماعية ومرتبطة بالنوع ليس نتيجة أي سبب معين، مما يمثل تحدياً متعلقاً بالأسباب) وكذلك تحدي تنسيق النتائج والمؤشرات لتلبية مجموعة كبيرة من التفضيلات والأولويات المتنوعة التي تنشأ عن العملاء وغيرهم من أصحاب المصالح.

ولكن باستخدام نهج ثلاثي الأطوار، يلتزم مركز التجارة الدولية بالكامل بتنفيذ أهدافه التجارية كما يلي:

- في مرحلة الإعداد (٢٠١٢-٢٠١٣)، سيواصل مركز التجارة الدولية ذكر نتائجه طبقاً للخطة الاستراتيجية والهيكل المنطقي التجاري للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. ولكن خلال هذه المرحلة، سيبني مركز التجارة الدولية معلومات أقوى عن الأهداف الإحصائية، وسيطور أنظمة وعمليات مراقبة وتقييم، وسيبني قدرات الشركاء المطلوبة لتيسير جمع البيانات بجودة عالية وتبليغها لقياس الأهداف التجارية المقترحة الأربعة. لذا سيبدأ مركز التجارة الدولية أيضاً في إنشاء خطوط أساس لهذه الأهداف.
- في المرحلة الأولى من التنفيذ (٢٠١٤-٢٠١٥)، سيبدأ مركز التجارة الدولية في قياس النتائج التي تم تحقيقها بالنسبة للأهداف التجارية الأربعة، ولكن الالتزام بذكر هذه النتائج سيكون مقصوراً على الأهداف الثلاثة الأولى فقط. في ضوء متطلبات الموارد المهمة، وقدرات المراقبة، والتقييم، والمسائل المتعلقة بالأسباب المرتبطة بالهدف التجاري الرابع المتمثل في "التجارة المستدامة والشمولية"، سيستخدم مركز التجارة الدولية هذه المرحلة الأولى لصفق القياس الإحصائي لخطوط الأساس والنتائج.
- في المرحلة الثانية من التنفيذ (ما بعد ٢٠١٥)، بنوي مركز التجارة الدولية الالتزام بالأهداف التجارية الأربعة المستقبلية المتعلقة بالتجارة.

الهيكل المنطقي التجاري لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

هدف المركز: تمكين نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التصدير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال توفير حلول تنمية مستدامة وشاملة لصناع السياسة، ومؤسسات دعم التجارة، والقطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع الشركاء				
سنوات تقديم التقارير	مؤشرات الإنجاز			الأهداف التجارية
٢٠١٥-٢٠١٤	<p>(١) زيادة عدد المستخدمين من الذكور والإناث الذين يحصلون على معلومات مركز التجارة الدولية المتعلقة بالتجارة،</p> <p>(٢) زيادة عدد عملاء مركز التجارة الدولية من الذكور والإناث الذين يبدون وعياً بالقضايا التجارية العالمية نتيجة لخدمات مركز التجارة الدولية،</p> <p>(٣) عدد الدول التي يقوم من أجلها مركز التجارة الدولية بجمع المعلومات الجديدة المتعلقة بالتجارة ونشرها.</p>			(أ) زيادة التوفر واستخدام المعلومات التجارية
٢٠١٥-٢٠١٤	<p>(١) عدد المؤسسات التي ذكرت ظهور تحسينات جديدة في أدائها الإداري و/أو خدماتها المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة للمساعدة التي قدمها لها مركز التجارة الدولية،</p> <p>(٢) عدد المؤسسات التي تذكر تحسينات جديدة نتيجة عضويتها في شبكات يدعمها مركز التجارة الدولية،</p> <p>(٣) عدد المؤسسات التي ذكرت وجود تحسينات جديدة في الترويج لتجارة بلدها وسياسات تطوير الصادرات نتيجة للمساعدة التي تلقتها من مركز التجارة الدولية.</p>			(ب) تعزيز مؤسسات دعم التجارة وسياساتها لصالح المشاريع المصدرة
٢٠١٥-٢٠١٤	<p>(١) عدد المشاريع المملوكة للرجال ويزيد نصيب النساء في امتلاكها والتي ذكرت وجود تحسن في كفاءتها في العمليات المتعلقة بالتصدير نتيجة للمساعدة التي تلقتها من مركز التجارة الدولية،</p> <p>(٢) عدد المشاريع المملوكة للرجال ويزيد نصيب النساء في امتلاكها والتي تعرضت لـ أسواق جديدة أو اتصالات سوقية جديدة و/أو ذكرت أنها قد قامت بأعمال تجارية نتيجة للمساعدة التي تلقتها من مركز التجارة الدولية.</p>			(ج) تعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات للاستجابة لفرص السوق
سنوات تقديم التقارير	مؤشرات الإنجاز			الهدف التجاري
	(من المقرر مراجعته بناءً على الأبحاث الإحصائية وقياس خطوط الأساس)			
٢٠١٧-٢٠١٦	الاستدامة البيئية	الوظائف والدخل	الصادرات	(د) زيادة مستوى التجارة المستدامة والشاملة
	عدد المؤسسات والمشاريع التي تذكر تحسن الاستدامة البيئية في عملياتها المتعلقة بالصادرات نتيجة للمساعدة التي تلقتها من مركز التجارة الدولية.	عدد الوظائف المقدمة للرجال والنساء نتيجة لتلقي المساعدة من مركز التجارة الدولية.	عدد المشاريع المملوكة للرجال والنساء والتي أدت إلى صادرات إضافية نتيجة للمساعدة التي تلقتها من مركز التجارة الدولية.	

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

عنوان الشارع: مركز التجارة الدولية،
54-56, rue de Montbrillant,
1202 جنيف، سويسرا

العنوان البريدي: مركز التجارة الدولية،
Palais des Nations,
1211 جنيف 10، سويسرا

الهاتف: +41-22 730 0111

الفاكس: +41-22 733 4439

البريد الإلكتروني: itcreg@intracen.org

الموقع الرسمي: www.intracen.org

